جامعة الشادلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كليّة العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع

السنة الثالثة ليسانس

السداسي الخامس

الرصيد: 02 المعامل :1

السنة الجامعية : 2021 -2022

وحدة التعليم الاستكشافية:

المادة :الحوكمة وأخلاقيات المهنة (إجبارية)

أستاذ المقياس :د حربي سميرة

المحـــــــــاضرة الثالثة :

مكونات الحكم الرشيد

يتكون الحكم الرشيد من مجموعة عناصر التي يجب أن تتوفر في أي مجتمع، أو يجب توفيرها عند إقامة منظومة للحكم الرشيد، و هذه العناصر لا يمكن الاستغناء عنها أو حتى إحداث اختلال وظيفي على مستوى أحدها، وفيما يلي يمكن عرض هذه المكونات على النحو الآتي:

أ ـ إحلال الديمقراطية: الحكم الراشد لا يشير فقط إلى نوع معين من الحكومة و لكنه يتضمن جهود ديمقراطية في المجتمع و التي تعتبر نمطا من أنماط هذا

الحكم، فهناك علاقة تكاملية بين الحكم الرشيد والديمقراطية، بحيث تعتبر شرطا أساسيا لتطبيق الحكم الرشيد، وذلك من خلال أن الديمقراطية تتيح مبدأ المشاركة في اختيار ممثلي الشعب في السلطة ، كما تتيح مبدأ حرية التعبير والتداول على السلطة، والتعددية الحزبية، و هي المجال الذي تؤخذ منه الشرعية في ممارسة السلطة السياسية، شرعية تسمح بتنفيذ مختلف البرامج والقرارات التي تخدم المجتمع، كما تسمح الديمقراطية باحترام الأقليات والتعبير عن مواقفها وأفكارها، ومنه تكون المشاركة الفعلية في صنع مختلف القرارات وتسطر في ظلها مختلف البرامج التنموية بصفة تشاركية، ولعل أبرز ما توحي به فكر إحلال الديمقراطية تتجسد في النظام الانتخابي الذي يؤهل صاحب السلطة للممارسة شرعيته لصالح المجتمع.

ب ـ الأنظمة الانتخابية: يعرف النظام الإنتخابي بأنه" النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية الانتخاب، لشغل مناصب معينة، بمعنى الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء أحزاب أو مرشحين."

فالنظام الانتخابي يختلف من دولة لأخرى بحسب طبيعة النظام السياسي السائد أو حتى على مستوى طريقة اختيار ممثلي المجتمع في المناصب العليا و حتى المتوسطة، فهو مجموعة الأساليب و الطرق المنتهجة في اختيار ممثلي أفراد المجتمع في مختلف المناصب التي تشارك في اتخاذ القرارات أو التي تقود المجتمع.

و يعتبر النظام الإنتخابي أحد آليات التي يتم من خلالها تطبيق مبدأ التداول على السلطة، و هذا ما يوحي بمدى تطبيق الديمقراطية في الحكم، و يرتبط النظام الانتخابي بالحكم الرشيد من خلال أنه العملية التي يتم من خلالها اختيار ممثلين شرعيين أو غير شرعيين للممارسة الحكم، فكلما كان اختيار المرشحين نزيهة و شفافة كلما تحقق الهدف من الاختيار و منه توفر شرعية الاختيار.

جـ ـ اللامركزية: تعني نقل السلطة إلى هيئات تتمتع بدرجة من الاستقلالية على المستوى الإداري و المالي ولو بشكل محدود أي تحت رقابة السلطة المركزية، و التنسيق في اتخاذ القرارات المناسبة، بالإضافة إلى اعتماد اللامركزية يتيح المجال للمشاركة في اتخاذ القرارات و استقلالية السلطات وهذا ما يصبو إليه الحكم الرشيد، تكون هذه المشاركة و اللامركزية تكون في إطار قوانين تحافظ

على الهدف العام المراد تحقيقه في إطار السلطة الحاكمة، كما تسمح اللامركزية بمعالجة مختلف القضايا و المشاكل الموجودة في المجتمع على مستوى القاعدة و المؤسسات التي تنشط في إطار إقليمي و محلي، و منه فاللامركزية هي تفعيل الجماعات المحلية و مكونات المجتمع الناشطة في إطار محلي مع ضرورة التنسيق و التشاور مع السلطة المركزية.

د ـ الحكومة: و هي السلطة التنفيذية التي بموجبها أن تكون الطرف الفاعل في تجسيد مختلف القرارات و البرامج، و تقدم مختلف الخدمات العامة للمجتمع في إطار مؤسسات قطاعية تنظم عملية تنفيذ البرامج و السعي لتحقيق الأهداف التنموية، كما تعمل الحكومة على تعزيز مقومات الحكم الراشد من خلال العمل على تحقيق الاستقرار للمجتمع و التوزيع العادل للمشاريع التنموية و تسيير المؤسسات بشكل منظم و فعال، وتعمل على تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية في مختلف النشاطات التي تقوم بها.

تعتبر هذه أهم مكونات الحكم الرشيد و تم عرضها بشكل مختصر، غير أن هذه المكونات تكون مستنبطة من طبيعة و خصوصيات المجتمع لا تستورد و لا تكون مجرد شعارات يتغنى بها، هذا من جهة و من جهة أخرى أن مستوى تطبيق هذه المكونات على ميدان الممارسة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بالمجتمع يخضع و يتطلب لجملة من توفر عوامل تساهم في تحقيقها (أخص بهذا الطرح الجزائر) التي تحاول أن تؤسس لمنظومة الحكم الرشيد في تسيير مختلف الموارد و المؤسسات، عوامل تتعلق بالمنظومة التربوية و إعداد الفرد، اجتماعه و ثقافية...إلخ، لكي تتمكن الجزائر من العمل على تحقيق مكونات و غايات الحكم الرشيد.